African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 4, 2026
Page No: 121-132
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Legal Status of Cryptocurrencies in Libya and Their Impact on Crime

Salem Aessa Ahmed Farhat [1 *], Suliaman Mohammed Alwaleed [2]
1,2 Department of Law, Police Officers College, Tripoli, Libya

الوضع القانوني للعملات الرقمية في ليبيا، وأثره على الجريمة

سالم عيسى أحمد فرحات [1 *]، سليمان محمد سليمان الوليد [2]
[2،1] قسم القانون، كلية ضباط الشرطة، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: Salem8710@yahoo.com

Received: July 25, 2026	Accepted: October 05, 2026	Published: October 21, 2026

Abstract:
This study will provide a brief background on the concept of cryptocurrencies and their advantages and disadvantages, followed by a discussion of their legal status under the Libyan domestic legal system and an expounding of how cryptocurrency impacts criminal activities, using an analytical approach and a field study in the home affairs ministry of Libya. It will conclude with suggestions on how to overcome the challenges.

Keywords: cryptocurrency, Bitcoin, Money, Mining, Central bank, Blockchain.

الملخص
تهدف الدراسة إلى بسط نبذة مجملة عن ماهية العملات الرقمية ومفهومها، وما تحتويه من إيجابيات وسلبيات، والنظر في وضعها القانوني من خلال التشريعات الليبية والدولية، ومن ثَمَّ توضيح إمكانية استخدام العملات الرقمية، بوصفها وسيلةً لتمويلِ العملياتِ الإجراميةِ والإرهاب، واقتراح كيفية التغلب عليها؛ وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وقد اتبعت الدراسة المنهجية الوصفية التحليلية، والدراسة الميدانية لوزارة الداخلية الليبية.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، بيتكوين، النقود، التعدين، المصرف المركزي، بلوك شين.

مقدمة:

يعـــدُّ انتشار الجريمة والجماعات الإجرامية من أخطر الظواهر البشرية التي تعاني منها جميع المجتمعات في الماضي والحاضر، حيث انتشرت الجريمة وتنوعت طرق تمويلها بتطور العلم والتقنية؛ فاستغلّت وسائلَ التكنولوجيا الحديثة وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بشكل سلبي في تنفيذ العمليات الإجرامية وتمويلها بالعملات الرقمية؛ باستخدام شبكاتِ الإنترنت والتواصل بين جميع الأقطار والأمصار. ساهمت العملات الرقمية وما تُوفره من مزايا وخصائص في توسيع رقعت استخدمها بشكل سريع ومريب حول العالم؛ فاتجهت بعضُ الدول إلى تقنين التداول بها أو منع وتجريم استخدامها لمكافحة الطرق المالية غير الشرعية.

إنَّ انتشار الجريمة في ظلّ النزاع المسلَّح والانقسام السياسي القائم في ليبيا؛ أنتجَ بيئةً خصبةً وملائمةً لممارسةِ الأنشطةِ غير القانونية. فالتمويل هو المحورُ الرئيس لارتكاب الجرائمِ والداعمِ لها، وعاملًا مهمًّا فيها، فالمالُ يأتي في مقدمةِ احتياجاتِ الجماعاتِ الإجرامية؛ من حيث توفير الإمكانيات، والتدريب، والتجنيد، والسلاح، أو حتى لتوفير الخدمات اللوجستية الأخرى. ونظرا لإمكانية استخدام العملات الرقمية في التمويل اتجهت الدول للحدِّ منها بمنعها أو تقنينها لتجفيف منابع التمويل لهذه العصابات الإجرامية (المراشدة، 2019).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

منهجية الدراسة

تعتمدُ هذه الدراسة على المنهجِ الوصفيِّ من خلال ما وَرَدَ في الدراسة من سردٍ لحيثيات القانون الليبي والقوانين الأخرى لبعض الدول العربية، بالإضافة إلى سرد الاتفاقيات الدولية والقوانين العقابية الموضوعة لمكافحة جرائم العملات الرقمية. كما تم استخدام المنهج الوصفي لوصف بعض المفاهيم المتعلقة بالعملات الرقمية وجرائمها كما أستخدم المنهج التحليلي في تحليل تلك النصوص القانونية طبقًا لما جاءت به التشريعات المنظِّمة لها.

أداة الدراسة

وفقا لطبيعة ومنهجية الدراسة ومشكلتها فأن الدراسة استخدمت لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تساعد الباحث على تحليل مشكلة الدراسة للوصول إلى النتائج المرجوة، فقد اعتمد الباحثان في جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة الحالية على تحليل النصوص القانونية الموجودة في القوانين ذات العلاقة محليا ودوليا، بالإضافة إلى القانون الليبي المتمثل في قانون رقم (5) لسنة 2022 م، بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية في ليبيا.

كما تم إجراء مقابلات ميدانية على منتسبين برتبٍ قياديةٍ بوزارة الداخلية الليبية ، كعينة لمعرفة مدى المام منتسبي الوزارة بموضوع الدراسة في ليبيا بكلٍّ من: أقسامِ الإدارة العامة للتدريب، وإدارةِ البحث الجنائي، ومكتبِ التوثيق والمعلومات بالوزارة، وذلك للوقوف على مدى إلمامهم بموضوع الدراسة، ودراسة الظاهرة على أرض الواقع بوزارة الداخلية الليبية؛ وذلك من أجل وصف هذه الظاهرة، وجمع بياناتها، وتحليلها، وتفسيرها ، ويأتي استخدام هذه الدراسة لهذا المنهج؛ بهدفِ دراسة الوضع القانوني للعملات الرقمية في ليبيا، ومعرفة مدى إلمام منتسبي وزارة الداخلية بمخاطر عمليات تمويل الجريمة بالعملات الرقمية، ومدى جاهزيتهم للتصدي لمثل هذه الجرائم.

فالدراسة تعتمد في المقام الأول على استقراء النصوص القانونية ذات العلاقة في القانون الليبي والتشريعات الدولية وتطبيقاته وتحليلها واستخلاص النتائج منها، وكذلك استقراء آراء المستهدفين في المقابلة من ضمن منتسبي وزارة الداخلية الليبية واستخلاص النتائج منها.

مصادر البيانات

تنوعت مصادر المعلومات والبيانات لهذه الدراسة، بحيث شملت مصادر معلومات أولية وأخرى ثانوية.

أولا: المصادر الأولية

تعتمد هذه الدراسة على نصوص القانون الليبي فيما يتعلق بالجرائم الالكترونية والعملات الرقمية، كمصادر أساسية للجانب القانوني والتشريعات الأخرى الدولية والإقليمية كبعض الدول العربية ذات العلاقة بالعملات الرقمية والمواد المتصلة به وتطبيقاتهما. كما تعتمد هده الدراسة على البيانات والمعلومات المتحصل عليها من المستهدفين في المقابلات من المصادر الأولية فيما يتعلق بالجانب الميداني في ليبيا.

ثانيا: المصادر الثانوية

وهو ما تم جمعه من معلومات وبيانات من مصادر ودراسات سابقة من مقالات علمية ورسائل ماجستير والبحوث العلمية والكتب والصحف.

طرق تحليل البيانات

قام الباحثان بتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها عن طريق الوصف وجمع البيانات وتفسيرها وتحليلها ودالك من خلال وضعها تحت عناوين واطارات رئيسية وفرعية وفقا لمتطلبات الدراسة، والتي تتضمن المعلومات من القوانين ذات العلاقة والمعلومات والبيانات من المستهدفين في المقابلة والتي لا تتطلب القيام بالتحليل الاحصائي واعتمد الباحثان على التفسير والتحليل للمادة المجمعة وفقا للملاحظات والاجابات على أسئلة المقابلة، وصولا للنتائج وهي معرفة الوضع القانوني للعملات الرقمية وأثره على الجريمة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أما فيما يتعلق بأسئلة المقابلة والمستهدفين فقد تـمَّ اختيـار المستهدفين للمقابلة ليكونوا من ضمن العاملين في الإدارات ذات الاختصاص، والموكل إليها التنفيذ والتقصي والتدريب؛ حيث بلغ عدد المقابلات الى 10 ضباط من ذوي المناصب القيادية، واستخدام أسلوب المقابلة المفتوحة؛ للحصول على البيانات والمعلومات حول دور العملات الرقمية، ومدى درايةِ العاملين بوزارة الداخلية الليبية بعمليات التعدين، وتمويل الإجرام بالعملات الرقمية، ومدى جاهزية الوزارة للتصدي لهذه الجرائم، الأمر الذي يسهم في تحليل المشكلة، وإثراء البحث العلمي، وتضمُّ أسئلة المقابلة ثلاثة محاور رئيســة على النحو التالي:

المحور الأول: ماهية العملات الرقمية وطبيعتها.

المحور الثاني: الوضع القانوني للعملات الرقمية في ليبيا.

المحور الثالث: دور العملات الرقمية في ارتكاب الجريمة.

وتمت الاستعانة بمحكِّمين ذوي خبرة في إعداد أسئلة المقابلة، وانقسمت الأسئلة بحسب محاور المقابلة، إلى قسمين: القسم الأول يحتوي على أسئلة البيانات الشخصية، أمَّـا القسم الثاني فيتعلق بماهية العملات الرقمية وطبيعتها، ثم أسئلة تتعلق بالوضع القانوني لهذه العملات في ليبيا، كما تضمَّنت الأسئلة إمكانية استعمال العملات الرقمية في تمويل الجريمة وطرق مكافحتها.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراسة الموضوع في مدى خطورة الجرائم، وتطورِها المرتبط بالتطور التكنولوجي، وظهور الجرائم الإلكترونية وانتشارها؛ وتطور طرق وأساليب وتمويل الجريمة والمجرمين، وما لتلك الجرائم من آثار على اقتصاد الدولة ووضعها الأمني بشكل عام، وارتفاع مستوى التهديدات الإجرامية على مختلفِ الأصعدةِ، في ظلِّ التطور العلمي والتكنولوجي في المجتمعات المعاصرة. كما ترتبط الدراسة بالعملات الرقمية وما تقدمه من مزايا، والتي قد تُستغل بشكل سلبي، بما يعود بالضّرر على المجتمع، فترتفع مستوى معدلات الجريمة بشكل عام فيه.

إن دراسة مدى مواكبة القانون الليبي والموقف الدولي للحدِّ من انتشار العملات الرقمية أو تقنينها تظهر أهميتها، كما أن أهميتها تتجلى أيضًا في التنبيه إلى مخاطرِ غيابِ القانونِ، وأثر ذلك على المستوى المجتمعي، وكيف يساهم انتشار العملات الرقمية في ارتفاع معدَّلات الجرائم، وكذلك استيضاح العقوبات المقرَّرة للمخالفين لهذه القوانين من جهة، ودراسة مدى إمكانية استخدام العملات الرقمية لتمويل الجريمة. من جهة أخرى.

كما تقوم الدراسة بتقييم مدى جاهزية الأجهزة الأمنية في ليبيا للتصدي لمثل هذه الجرائم، والتي تسبب الضرر للمصالح الاقتصادية والأمنية، في ظـــلِّ انتشارِ استعمالِ العملاتِ الرقمية على المستوى المحلي والدولي؛ مما يستوجب التصدي لها بشتى الطرق.

مشكلة الدراسة:

في ظل انعدام الاستقرار الأمني في ليبيا، ووجود بعض فلول داعش والعصابات الإجرامية في ليبيا؛ الأمر الذي تسبَّـبَ في أضرار اقتصادية واجتماعية، وانتشار سريع لعمليات وتداول العملات الرقمية في ليبيا للعملات الرقمية وتعدينها، المخالفة للقوانين على الأراضي الليبية. وقد كان ذلك من أهمّ الدوافع لتسليطِ الضوءِ على الوضع القانوني لدور العملات الرقمية، وأثره على معدلات الجريمة، حيث من الممكن إساءة استخدام العملات الرقمية بوصفها آلية فعالة وسريعة وآمنة لهم لتمويل الأفعال الإجرامية في ليبيا، وخصوصًا في ظلِّ الفراغ الأمني والتشريعي الذي ينظِّم العملات الرقمية في البلاد.

أهداف الدراسة:

ترنو الدراسة بشكل أساسي ورئيس إلى تحقيق عدة أهداف؛ منها ما يتعلق بإيضاح مفهوم العملات الرقمية ووضعها القانوني في ليبيا، ومحاوله إيضاح الوضع القانوني للعملات الرقمية في ليبيا، ودورها في ارتكاب الجرائم وتمويلها، وصعوبة اكتشافها لحداثة وجودها، ولكونها تتمُّ بخصوصية وخارج الإطار المؤسسي للدولة، وذلك عبر شبكات إلكترونية، كونها غير مادية يصعب تتبعها؛ وذلك لمحاولة الحدِّ من

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

انتشار استخدام هذه العملات الرقمية في ليبيا لعدم قانونيتها، والحدِّ من انتشار الأنشطة المتعلقة بها في ليبيا، وإدراجها ضمن قانونٍ يأطّر لوضعها القانوني، ويجعلها تحت مراقبة مؤسسات الدولة.

المبحث الأول: ماهية العملات الرقمية:

تعـــــدُّ العملات المشفَّرة أو الرقمية عملاتٍ افتراضية لا تخضع للمؤسسات والسلطات النقدية الرسمية في جميع دول العالم، حيث تُنقل وتُخزّن وتُتداول إلكترونيًّا، وهي مصممةٌ للعمل بوصفها وسيلة للتبادل، بشكل غير ماديّ أو حسيّ، وليس لها وجود مادي؛ كونها تتكون من رموز وشفرات وأرقام تتمُّ وفقًا لعمليات حسابية معقدة عن طريق أجهزة الحاسوب (الزعابي، 2015). والجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريفٌ متفقٌ عليه لهذه العملات الرقمية بحكم تنوعها واختلاف طرق إصدارها.

وقد عرَّفها هارويك "بأنها أصل افتراضي، يُستخدم كشكل من أشكال العملة الرقمية التي يتم تبادلها وتحويلها كأي شكل من الأشكال الأخرى من العملات المالية" وأيضا عُرفت بأنها "تلك النقود التي يتداولها عبر الوسائل الإلكترونية" وتستمدُّ العملات الرقمية قيمتَها من القَبولِ الطوعي لبعض العناصر الاقتصادية لها. كما نجد أن مفهوم العملات الرقمية عند آخرين ما هو إلا: "تمثيل رقمي لقيمة مالية معينة، والتي يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيًّا، مع عدم تدخل للمؤسسات العامة في الدول، ويقبل عليها العملاء كوسيلة للدفع" (علي، 2020).

تكنولوجيا البلوك شين (Blockchain)

تعـــــدُّ تكنولوجيا البلوك شين كدفاتر للحسابات الرقمية المشفَّـرة، وموزعة بطريقة غير مركزية، والتي تتم عن طريقها تخزين العملات بطريقة آمنه ومشفَّــرة على شكلِ كتلٍ مرتبطةٍ من خلال شبكات المعلومات (العرياني، 2021).

تعدين البيتكوين (Bitcoin Mining)

إن طبيعة العملات الرقمية غير ماديٌّ، كونها ليست كالعملاتِ التقليديةِ الورقية أو المعدنية الملموسة، يسهل من إمكانية تخزينها في مَحافظ إلكترونية على شبكات الإنترنت، على عكس المصارف الورقية المادية، التي تحتاج إلى عدة أماكن وعدد هائل من الموظفين، وحرّاس قائمين على حمايتها.

فاستخراج هذه العملات الرقمية يتمّ عن طريق برامج خاصة بتعدين هذه العملات الرقمية، والتي تكون متاحةً على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، حيث يتطلب استخراجها عملية عاليةَ في الدقة والجودة وتسمى هذه العملية (التعدين)، وتتم هذه العملية بأجهزة وخوادم وحواسيب إلكترونية، لحلِّ وفكِّ الشفرات والمسائل الحسابية المعقدة (الخوارزميات)، والتي يترتب على حلِّها منح المُعَدِّن كمكافأة على شكل عملة رقمية، وبعدها يتمُّ حفظها في حوافظ إلكترونية خاصة تسمى بلوك شين Block chain، حيث يعمل هذا النظام على حماية العملة، والتأكد من صحتها، وغلق الباب أمام بعض المعدنين من تزوير العملات، ومراقبة العمليات (العازبي، 2018).

مميزات العملات الرقمية:

1-تتميز العملات الرقمية بالطابع الدولي؛ كونها وسيلة للدفع تُقبل في عديد من الدول، وتُـستخدم لتسويةِ المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين مستخدمي هذه العملة، حيث تتسم العملات الرقمية بالمرونةِ في الحصول على الاحتياجات من سلعٍ وخدماتٍ، ومن مصادرَ متنوعةٍ في أي مكان من العالم، وفي أي وقت.

2-يستخدم هذا النوع من العملات الرقمية لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد بخصوصية واستقلالية، أكثر من العملات التقليدية، وذلك بعيدا عن المؤسسات والقيود الحكومية في جميع أنحاء العالم، ووجود فضاء معلوماتي مفتوح من خلال وسائل الاتصال.

3-استخدام العملات الرقمية لشبكة الإنترنت لإتمام الدفع يمكِّـن من إتمام الصفقات بخصوصية واستقلالية؛ كونها تتم بشكلٍ مستقلٍ عن المؤسسات المصرفية والحكومية، وتمكِّن من إبرامِ المعاملات بين

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أطرافٍ متباعدةٍ في المكان، بالإضافة إلى أن الصفقات تتم فيها دون الحاجة لوجود طرفٍ ثالثٍ في التعاقد كنوع من الضمان في إتمام المعاملة (الخبيري، 2021).

4-الخصوصية في التعامل بالعملات الرقمية يجعلها صعبة الاختراق، ويصعب بالتالي الوصول إلى بيانات الأفراد عن طريق برامج التعقّب؛ أو الاستيلاء عليها، أو حتى سرقتها، أو لاستعمالها كوسيلةً لعمليات الابتزاز وغيرها من الأنشطة غير الشرعية، وذلك بخلاف العملات التقليدية التي يُمكِن اختراقها؛ بسبب الاستعمال المتكرر لإدخال بيانات معينة عند الشراء أو عند البحث عنها، كما يسهل في العملات الورقية الوصول للمعلومات الشخصية، والمعلومات المرتبطة ببطاقة الائتمان؛ وذلك من خلال إيجاد طرقٍ لإقناع الأفراد والتحايل عليهم.

5-عدم الحاجة لدوْر المصارف المركزية، وذلك من خلال إيجادِ بديلٍ للسجلَّات المركزية التقليدية للمصارف، التي تُستخدم لتدوين المعاملات بين المؤسسات وتسجيلها، وذلك لتأمين انتقال الأموال من حساب لآخر مع ضمان عدم تكراره، ويتمُّ ذلك باستخدام أجهزة وأنظمة خاصة. فتكنولوجيا البلوك شين (blockchain) في العمليات الرقمية تتولى عملية تدوين وعدم تكرار المعاملات في هذه العمليات التي تتم عن بُعد، وتقوم بتسهيل وتأمين هذه المعاملات، وتعزيز الثقة والأمان في التعامل.

6-العملات الرقمية التي تنتشر بشكل من خلال نظام سيبراني غير مصرفي مؤهَّلة في عديد الدول، ومعتمدة ومقبولة الدفع بها عند العديد من الشركات العالمية، كشركة Microsoft، Tesla على سبيل المثال، ويتمُّ ذلك عبر وسائل الاتصال اللاسلكية، التي تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي المعاملة (BBC, 2022).

7 - عدم وجود لوائح تنظم العملة الرقمية أو ضرائب مفروضة عليها من قِبَـل الحكومة، يجعل من العملات الرقيمة مستهدفة بالتداول والاستعمال الوسع، حيث يمكن تلقِّي المال من خلال العملة المشفَّـــرة، من غير الخضوع للضرائب الحكومية والمصرفية.

8-إمكانية البيع والشراء باستخدام بعض العملات الرقمية كالبيتكوين، كما يمكن التعامل بالعملات الرقمية في سوق العملات (البورصة)، والمتخصصة بطريقة مماثلة لسوق العملات الورقية التي تتم فيها استبدال الدولار الأمريكي باليورو على سبيل المثال (Engle, 2016).

عيوب العملات الرقمية:

1-معظمُ العملاتِ الرقميةِ يغلبُ عليها عدم الاستقرار والتذبذب في قيمة أسعارها، وذلك نتيجة عدم المراقبة العالمية للمضاربات على هذه العملات.

2-يعـــدُّ الاستثمار في العملات الرقمية محفوفًا بالمخاطر، ويُنذِر باحتمالية الخسارة المفاجئة لقيمتها؛ لعدم وجودِ أصولٍ مادية ملموسة لهـا، ونتيجة للمضاربات العالمية وعدم اعتمادها في عديد الدول، وعدم تأمينها من المصارف المركزية أو أي سلطة إصدار مالية مركزية رسمية (الخبيري، 2021).

3-إمكانيةُ استخدامِ العملاتِ الرقميةِ في الأنشطة غير القانونية والإجرامية من قِبَـلِ المحتالين، وبشكل غير أخلاقي وخاطئ، واستخدام العملة الرقمية في تمويل أنشطة الجريمة المنظَّمة، وغسيل الأموال أو لتمويل أيِّ نشاط غير قانوني آخر؛ بسبب عدم إمكانية الكشف عن هوية العملة الرقمية (Rice, 2019).

العملات الرقمية الصادرة عن البنوك:

اتجهت بعضُ الدول لقبول العملة الرقمية لما توفره من مزايا كثيرة، ومن أبرز هذه الدول جمهورية الصين الشعبية، حيث أقرَّت التعامل بالعملات الرقمية، وأنشأت بورصات خاصة بالعملات الافتراضية، إلا أنها أعلنت نيتها حظر التعامل بعملة البيتكوين في سنة 2017، وتعمل الجهاتُ الرسمية على حظرها في الوقت الحالي للحفاظ على اقتصادها، كما اتجهت دولة المكسيك إلى إقرار التعامل بالعملات الرقمية، فأقروا مشروع قانون ينظم الخدمات المالية الرقمية (فينتك)؛ لمراقبة العملات الرقمية، والحدِّ من استعمالها في أنشطةٍ غير قانونيةٍ (Riley, 2021).

ويتَّـضح من الدراسات السابقة لماهية العملات الرقمية؛ أنها مختلفة ومتعددة وحديثة النشأة، ولكنها سريعة الانتشار نظرًا لمزاياها المتعددة التي تقدمها للأفراد، كما اتضح أيضا من خلال الدراسة الميدانية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والمقابلات الشخصية مع ضباط برتبٍ قياديةٍ بوزارة الداخلية الليبية، عدم إلمام جميع الأفراد بالوزارة بماهية العملات الرقمية، وكيفية التعامل بــهــا، وإمكانية استخدامها بشكل سلبي، حيث يرى أغلب الضباط أنَّ نسبة كبيرة من منتسبي وزارة الداخلية الليبية غيرُ ملمِّين بطبيعة العملات الرقمية، وخصوصًا العمليات المصاحبة لها كعمليات التعدين، بالرغم من ثبوت انتشار عمليات التعدين في مناطق متعددة في ليبيا؛ وقد أرجعوا ذلك إلى وجود فراغ تشريعي وقانوني ينظم التعامل بها، وأيضًا قلة إمكانيات وزارة الداخلية، وكذلك والخبرات والتدريب في هذا المجال.

الوضع القانوني للعملات الرقمية في ليبيا (عملة البيتكوين نموذجًا)

تعــدُّ ليبيا دولةً مستقلةً، متخذة الدينار الليبي عملة رسمية، وهذا ما يعتبر رمزًا للدولة وسيادتها، التي يجب على جميع المواطنين احترامها والفخر بها، وهي وسيلة قانونية للدفع محليًّا من أجل تحقيق المنفعة الاجتماعية لجميع الليبيين. ومن منطلق أنَّ العملةَ عاملٌ حيوي واستراتيجي لأي دولة، وهذا ما أكده القانون الليبي، فإن انتشار العملات الرقمية والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، وما تبعه من اهتزاز الثقة تجاه القطاع المصرفي والمالي الناتج عن الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، أدى إلى ظهور العملات الرقمية (عليو، 2020)، ومن أهمها وأكثرها انتشارًا واستخدامًا وخاصة فيما يتعلق بالتعدين في ليبيا (عملة بيتكوين).

البيتكوين هو أول وأهمّ عملة مشفَّـرة ظهرت في سنة 2009، على يدِ أحدِ المبرمجين يدعى ساتوشي ناكاموتو Nakamoto (الزعابي، 2018)، ويتم إنتاج هذه العملة عن طريق عملياتٍ معقدة متصلة بالإنترنت تُعرف بالتعدين، والتي تتمُّ عن طريق خوادم خاصة صُممت لإصدارِ كمياتٍ محددة من العملة. ويتمُّ تخزين هذه العملات بمحفظة خاصة للمستخدِمين، ويتخلل هذه العملية التوقيع الإلكتروني على أي عملية تحويل منجزة، حيث يُسمح للمستخدمين عن طريق جهاز حاسوبي مكتبي أو محمول بإرسال واستقبال عملة البيتكوين، كما تقوم الشبكة بتوفير جسرٍ عام يسمى (Blockchain)، ويحتوي هذا الجسر على كلِّ معاملة تمَّ إرسالها، ويمكن لأي مستخدمٍ التأكد من صلاحية كلِّ معاملة وصحتها، على أنْ تكونَ موقَّعة ومحمية بما يتوافق مع عنوان المرسل، ويُسمح لجميع المستخدمين بالتحكم الكامل في إرسال العملات من خلال المحافظ الخاصة بهم.

ويتم تداول هذه العملة عن طريق شبكة لامركزية بين مستخدمي هذه الشبكة، التي تمكنهم من شراءِ السلعِ والخدمات من المواقع التي تقبلها كطريقة للدفع، ويمكن أيضًا تحويلها إلى نقودٍ تقليديةٍ عن طريقِ مواقعَ متخصصة (على، 2020).

وتباينت الآراء وسياسات المنظَّمات الدولية والدول والمؤسسات المالية الدولية حول الوضع القانوني العملات الرقمية بين مؤيدٍ ورافضٍ للتعامل بها، فكانت للعملات الرقمية وضع خاص في القانون الليبي والدولي.

فوفق قانون رقم (1) لسنة 1993م، بشأن المصارف والنقد والائتمان، إن المصرف المركزي الليبي مختص بإصدار وتحديد العملات في ليبيا، فكان مرجعا كافيا للمشرّع الليبي لعدم قانونية ومشروعية العملات الافتراضية كالبيتكوين وغيرها؛ وذلك لعدم وجودِ أيِّ سند أو حماية قانونية لها في ليبيا، كما حذَّر المواطنين والمؤسسات والشركات من التعامل بها.

كما نبّه المصرفُ إلى المخاطرِ الأمنيةِ التي قد تسببها العملات الرقمية، والتي يمكن أنْ تُستغل في أنشطةٍ مخالفةٍ للقوانين واللوائح، وغسيل الأموال، وغيرها من الأنشطة الإجرامية. كما أشار إلى أن من خلال اختصاصاته، والمهام المسنَـدة إليه وفق القوانين المالية المنظمة لنظام المالي الليبي، فإنه يجب الحصول على ترخيص، وإذن من المصرف لأي أنشطة مالية، رقمية كانت أو غير ذلك (المصرف المركزي الليبي، 2018).

وقد جاء هذا التحذير من المصرف بعد ورود تقارير أمنية واقتصادية تفيد بأنَّ عمليات التعدين في ليبيا تتجاوز ما نسبتــــه 12% عربيًّا، لتكون بذلك ليبيا من ضمن الدول التي تتصدر التعدين عربيًّا؛ ويرجع ذلك للتكلفة البسيطة للكهرباء في ليبيا على الرغم من وجود مشاكل فنية كثيرة، والانقطاعات المستمرة في الشبكة العامة للكهرباء.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما أنَّ انقسام المؤسسات، وحتى غيابها؛ أدى إلى انتشارِ مزارع التعدين لعدم قدرة المؤسسات المعنية على ضبطها، واستغلال هذه العصابات للفوضى الأمنية التي عانتها البلاد، خصوصًا في ظلِّ النزاع المسلَّح الدي امتد لفترات طويلة في ليبيا، حيث قامت بتهريب معدَّات التعدين للعملات المشفرة على الرغم من عدم قانونيتها داخل الأراضي الليبية (العربي، 2021).

فقد أكَّـد رئيس الوزراء بالحكومة الوطنية مؤخرًا -عبد الحميد الدبيبة" بأن هنالك انتشارا واسعا لعمليات التعدين، وخاصة تعدين عملة البيتكوين في ليبيا، كما حذّر من الأضرار والآثار السلبية لعملية التعدين وتعدين البيتكوين كإحدى العملات الرقمية المستهدفة بالتعدين على قدرات الشبكة الكهربائية في ليبيا (الوسط، 2022).

في حين أنَّ قانون رقم (5) لسنة 2022 م، بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية في ليبيا لم يتطرق بشكلٍ مباشر إلى التعامل بالعملات الرقميـــــة، ولكن بموجب المادة رقم (9) من القانون تمَّ منع إنتـــاج أو توفير أو توزيع أو تسويق وتصنيع أو استيراد وتصدير وسائل التشفير دون ترخيص أو تصريح من الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات (قانون رقم (5)، 2022). هذا النص يعني ضمنًا عدم شرعية حيازة أو التعامل بالأجهزة الرقمية، والتي تُستخدم من أجل التشفير في عملية تداول عملة بيتكوين والعمليات المصاحبة لها كالتعدين، باعتبارها عملة مشفَّـرة، تتضمن رموزًا وعمليات حسابية معقدة، يصعب أو يستحيل قراءتها، كما أن تشفير عملة بيتكوين يتمُّ عن طريق الخوارزميات الدالة "هاش" لتأمينها، حيث تتمُّ معالجة المدخلات، وتحويلها إلى مخرجات تشفير. ويتضح مما سبقَ أنَّ عملة بيتكوين باعتبارها عملة افتراضية ومؤمَّنة بواسطة التشفير يمكن اعتبارها في ليبيا غير قانونية، وفقًا لنصِّ المادة (9) باعتبارها مشفرة ويتم تداولها وتعدينها في ليبيا دون إذن أو ترخيص من الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات.

وقد نصَّ القانون نفسه في المادة (39) على عقوبة السجن والغرامة التي لا تقل عن 20,000 دينارا ليبياً، وألاّ تزيد عن 100,000 دينارا ليبياً لحيازة وسائل التشفير واستعمالها (قانون رقم (5) ،2022).

وبالنظر إلى قانون رقم (3) لسنة 2014 بشأن مكافحة الإرهاب الصادر عن مجلس النوَّاب الليبي، فإنه يفهم من خلال نص القانون إمكانية تمويل الإرهاب بالعملات الرقمية، حيثُ جاء مصطلحُ الأموالِ ليشمل "العملات الوطنية والأجنبية المتداولة والأوراق المالية وكل ذي قيمة من عقار مادي أو معنوي".

ومن الجدير بالذكر أنَّ المادة (10) من القانون نفسه نصَّت على عقوبة السجن المؤبَّـد، أو السجن المشدد لمدة لا تقلُّ عن عشرين عاماً لكلِّ من قام بتمويل إرهابي أو عمل إرهابي، مع اشتراط العلمِ بغرضِ التمويل، لكن القانون لم يتضمن صراحةً تمويل الإرهاب بالعملات الرقمية، ولم يتضمَّـن كذلك حظر التعامل بالعملات الرقمية، واكتفى بتجريم ومعاقبة تمويل الإرهاب بها (قانون مكافحة الإرهاب، 2014).

ويأتي الإقبال الكبير من الناس على الاستثمار في العملات الرقمية؛ كونها تعتبر مصدر دخلٍ جيد للعديد من المواطنين والمستثمرين الليبيين، فقد رُصدت معاملات كثيرة لاستبدال العملات الرقمية بالعملات الأخرى، فعلى سبيل المثال: إذا ذهبتَ إلى سوق المشير في قلب العاصمة الليبية طرابلس، وهو سوق كبير يتم فيه بيع وشراء الذهب والعملات الأجنبية، فيمكنك الحصول على أي مبلغ تريده بعملة USDT، وهي العملة الرقمية المستقرة المعادِلة للدولار الأمريكي لشراء عملات أخرى.

ويمتد حظر العملات الرقمية لدول الجوار والدول العربية، فقد اتجهت الدول كمصر والجزائر إلى منع تداول العملات الرقمية وعلى رأسها عملة البيتكوين، تجنبًا لتعريض العملات المحلية للخطر، فالجزائر الملاصقة لليبيا أعلنت عن حظر تداولها بدءًا من يناير 2018، كذلك منعت المملكة المغربية رسميًّـا التعامل بها.

وعلى الرغم من حظرِ التعاملِ بالعملات الرقمية في ليبيا إلا أنَّ الانقسامَ السياسي فيها يجعلُ من اتخاذ مواقف صارمة حيال تداول الليبيين للعملات الافتراضية أو الرقمية غير فعَّال، خاصة في ظلِّ النزاع المسلَّح، وانشغال المواطنين بأزمة نقصِ السيولة، وتراجعِ قيمة الدينار، وتزايدِ نسبة التضخُّم في الاقتصاد الليبي.

فبالنظر إلى قانون رقم (5) لسنة 2022 م بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، وعدم تطرقه إلى التعامل بالعملات الرقمية، وتمويل الجريمة عن طريق العملات الافتراضية باستخدام شبكة الإنترنت، فقد اكتفى القانون بالتركيز على تقنين التعبير في الفضاء الإلكتروني، ومنح السلطات الليبية الحرية لاستهداف وحظر

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المواقع، ويسمح بالرقابة الشاملة على كل ما ينشر على الإنترنت، كما تضمن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية مصطلحات فضفاضة، وغير دقيقة، فيما يخص العملات الرقمية، وحظر وسائل التشفير دون ترخيص، ويمنح للجهات القضائية في ليبيا سلطة تقديرية في الجرائم على الإنترنت.

وفي ظل غياب قانون مفصَّل يوضِّح الوضع القانوني للعملات الرقمية، واستخدامها لأغراض غير مشروعة كتمويل العمليات الإجرامية، يمكن تصنيف عملية تمويل الجريمة عن طريق العملات الرقمية، بوصفها نوعًا مستحدثًا من الجرائم المعلوماتية، والتي تفتقد لتشريعٍ قانوني مفصَّل يبين أركان الجريمة بشكل دقيق، وتتضمن مخالفة القوانين المعمول بها في ليبيا، عن طريق استخدام التقنية المعلوماتية، وهي تعـــدُّ اعتداءً على الأموال المحميَّة بالقانون الليبي، واستبدالها بعملة رقمية، إلا أنَّ الحصول على الدليل في المجال الجنائي يرجع إلى حرية الاقتناع، وتكوين عقيدة القاضي التي يتمتع بها القاضي الجنائي في ليبيا، مما يعطي للقاضي حريته في مسألة تقدير الأدلة العلمية والنقدية، والتي بدأت تحتل المركز الأهم في الإثبات الجنائي. وقد عرّف البعض الدليل الرقمي بأنه: الواقعة التي يستمدُّ منها القاضي البرهان على إثبات اقتناعه بالحكم الذي ينتهي إليه (اعميش، 2014).

الموقف الدولي:

تتفاوت مواقفُ الدولِ والمؤسسات الدولية حول العملات الرقمية بين مؤيدٍ ورافضٍ، فبالنظر لموقف صندوق النقد الدولي فقد تطرق إلى إيضاح بعض المزايا التي توفرها العملات الافتراضية، كما نوه بخطورتها، وإمكانية استعمالها في أنشطة غير قانونية، كما دعا إلى ضرورةِ متابعتها، ومراقبتها، وتنظيمها، من قِبَـل المؤسسات ذات العلاقة (صندوق النقد الدولي، 2018).

في حين شدد وزراء المالية في دول الاتحاد الأوروبي سنة 2015 على ضرورة سنّ قوانين مشددة للعملات الرقمية؛ بسببِ كثرة تداولها لدعم بعض الجهات الإرهابية، فقد منع البنك المركزي الأوروبي التعامل بالعملات الرقمية، في حين لم يُصدر موقفًا واضحًا من مصرف النقد العربي تجاه العملات الرقمية لصعوبة تحديدها (سليمان، 2017).

واتجهت دولة الجزائر لإجراءات متقدمة عن الإجراءات الليبية، حيث تسعى إلى إقامة نظام مراقبة أكثر صرامة لتتبع التعاملات الإلكترونية، التي يمكن أنْ تُستعمل في تجارة المخدرات أو التهرب الضريبي أو لغسيل الأموال.

ولجأت مصر لحظر عمليات التعدين على أراضيها، وفي الوقت نفسه تتجه لإصدار عُملتها الرقمية خلال السنوات المقبلة، تزامنًا مع إصدار بعض التشريعات المالية المحدودة لأجهزة الدولة التي تتيح لها دراسة العملة الرقمية وأثرها على الاقتصاد. فيما اتجهت دولة الإمارات بالفعل نحو العملات الرقمية، فأطلقت أوَّل عملة رقمية في إمارة دبي، وتمَّ ربطها بالدرهم، وأطلق عليها (إم كاش /EMCASH)، وما يميزها عن قرائنها هو تنظيمها القانوني. وتجدر الإشارة إلى أنَّ دولة الإمارات لم تَعترف بعملة البيتكوين والعملات المشابهة لها؛ بسبب عدم تنظيمها القانوني (العازمي، 2018).

إنَّ الانقسامَ السياسي ووجود فراغ قانوني يصعِّب مهمة الأجهزة الأمنية في متابعة ومحاربة عمليات التعدين غير القانوني التي تتم في ليبيا، فعدم وجود اتفاقيات دولية وإقليمية يصعِّب المهمة أكثر على الصعيد الدولي، كما أنَّ التعميم الصادر من المصرف المركزي الليبي غيرُ كافٍ، ولهذا قد يساهم هذا القصور القانوني في استمرار عمليات التعدين، والتعامل بالعملات الرقمية في ليبيا، وأيضًا يزيد من إمكانية استخدامها لتمويل المجرمين، كما يتضح بأنَّ هناك قصورًا في قانون مكافحة الجريمة، وينصح بتقنين وتضمين القوانين المفصَّلة التي تكافح جميع أنواع الجرائم الإلكترونية، متضمنة تقنين التعامل بالعملات الرقمية واستخدامها بشكل غير مشروع.

كما يرى بعضُ الضباط التابعين لوزارة الداخلية المستهدفين في المقابلة الميدانية المفتوحة أنَّ عدم وجود قانون مفصَّل يكون له دورٌ أساسي في صعوبة القضاء والتعامل مع الجرائم الإلكترونية والجرائم الحديثة الخاصة باستعمال شبكات الإنترنت، كما يرون أن هنالك حاجة ملحة وضرورية بالبدء في صياغة مشروع مفصَّل حول التعامل بالعملات الرقمية، وأيضا الجريمة الإلكترونية كما يرون ضرورة البدء

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بالعملية التدريبية، من تهيئة وتخطيط وتدريب لمنتسبي وزارة الداخلية، وذلك من أجل التعامل مع مثل هذه الجرائم، مع ضرورة توفير الإمكانيات والخبرات اللازمة.

المبحث الثاني: العملات الرقمية ودورها في ممارسة الأنشطة الإجرامية:

من الدوافعِ المهمةِ التي أدَّت إلى تطويرِ العملاتِ المشفّرة مثل بيتكوين هو مبدأ المساواة، حيث يضمنُ الفردُ عدم تدخّلَ المؤسسات الحكومية كالمصرف، ويوفر لهم النموذج الجديد في عدم مركزية السلطة، وخصوصية المعاملة، وإخفاء الهوية، وعدم وجود حدود. وهذه المزايا قد تخلق فرصًا للمجرمين والجماعات الإرهابية للقيام بأنشطتهم؛ فهي بحاجة إلى الكثير من الأموال لتمويل شبكاتهم وأعمالهم التي قد تُستخدم في تجنيد وتدريب أعضاء جدد، والحصول على وثائق مزورة، ودفع الرشاوي، وشراء الخدمات اللوجستية، والمعدات، والأسلحة، لدعم الإرهابيين والمجرمين، وكذلك لتمويل الدعاية عبر وسائل الإعلام (Wardhana, 2021).

فهذه الاستقلالية التامة التي توفرها العملات الرقمية، تجعلـها أقلَّ خطورةً على المجرمين من العملات التقليدية، والتي يتم الإشراف عليها من قِبل المؤسسات الحكومية، فهي توفرُ لهم الأدوات والخدمات المالية التقليدية باستقلالية وخصوصية، وذلك لنقل أموالهم غيرِ المشروعة، وعدم إمكانية تتبعهم، كما تعتبر العملات المشفرة أداة مناسبة للأعمال الإجرامية، فهي توفر حوافز إيجابية للمجرمين، وتشمل طبيعة المعاملات غير القابلة للإلغاء، وقابليتها للتحويل الدولي بشكل سريع، وانخفاض تكاليف المعاملات، وكل هذا يتم باستقلالية عن مؤسسات الدولة (Brenig, 2015).

فالعملات الرقمية شأنها شأن الأموال التقليدية، قد يُستغل استخدامها في تمويل الجرائم، وخصوصًا بما تميزت به من إدخال إبداع ملحوظ في النظم المالية، والفوائد العائدة من جرَّاء استخدام إبداع كهذا، فكثيرا ما يتم اعتبار العملات الرقمية متجاوزة بكثير لمخاطرها المالية لتتبع المجرمين على سبيل المثال، فمن ضمن العوامل التي تمهد للسلوك الإجرامي، وتيسره بالعملات الرقمية في عالـــــم الإنترنت: مرونة الهويـــــة، والافتقـــار إلى الـــردع عن طريق المؤسسات الدوليـة أيضًا. فغالبًا ما تلتقي التنظيمات الإجرامية والإرهابية والعصابات ببعضهم البعض في الفضاء الإلكتروني لارتكاب وتخطيط وتمويل الجرائم في العالم.

ومن جهة أخرى فإنَّ العملاتِ الرقمية تزيد من الصعوبات لإنفاذ القانون، من قبل الهيئات التنظيمية والأفراد، خصوصًا في ظلِّ عدم التحول الرقمي لكامل المؤسسات، وعدم الجاهزية الكاملة لمواجهة هذا النوع من الجرائم، الذي يحتاج إلى متخصصين ومؤهَّلين لتعقبها، والتي تعـــدُّ نوعًا جديدًا وحديث النشأة، كون عملة البيتكوين ظهرت في سنه 2009م، وعدم توافر الإمكانيات، وبخاصَّـة في ظل النزاع المسلَّح في ليبيا والانقسام الحاصل في المؤسسات، كما أن التطور للعملات الرقمية أسرع من التشريع القانوني المناسِب الذي ينظمها، فقد ظلَّ مفتقرًا إلى تنظيم كامل سواء على المستوي المحلي أو الدولي، إلى وقتنا الحالي، كما أنَّ التعميم عن حظر نوع معين من العملات الرقمية كحظر المصرف المركزي الليبي قد يصبح قديمًا بعد فترة وجيزة لانتشار أنواع كثيرة وحديثة، فعلى سبيل المثال، تستخدم عملة Libra المستقرة المعلَن عنها من Facebook تقنياتٍ تختلف اختلافًا كبيرًا عن بيتكوين، والتقيد يتطلب لوائح وقوانين جديدة (2019 ,The Guardian).

هذا بالإضافة إلى أنَّ احتمالية استخدام الإرهابيين للعملات المشفرة بدلًا من الحوالات المالية بالطرق التقليدية أكبر؛ لما لها من خصوصية وصعوبة تعقبها في عملية الإصدار والتحويل، وإمكانية استعمالها في إيصال الرسائل المعادية، ونقلها وتشفيرها، ونقل رموز وأكواد مهمة لمؤسسات حساسة في الدول، أو لإعلان أوامر الهجوم الإرهابي، التي من الصعب فكُّ تشفيرِها من قبل الأجهزة الأمنية، مما يزيد من مخاوف استغلال العملات المشفَّـرة في تمويل الأعمال الإجرامية، وغسيل الأموال، وذلك راجع لصعوبة تتبعها (Engle, 2016)، كما أفادت بعضُ التقارير عن قيام تنظيم القاعدة بجمع بعض التبرعات والحملات باستخدام العملات المشفرة، علاوة على ذلك فإنَّ جمع التبرعات من خلال العملة المشفرة هو ما تقوم به بعض المنظمات والمؤسسات لتمويل الإرهاب والجريمة دون قلق بشأن كشف الهوية، وإمكانية نقل ملفات مباشرة (AT Wardhana, 2021).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما تُصاحب عمليات تعدين العملات الرقمية عديدا من العمليات غير الشرعية الأخرى، ومنها على سبيل المثال سرقة التيار الكهربائي في عمليات التعدين في ليبيا، وتتجه عديد الدول لترخيص منصَّات التداول؛ لمعرفة أصحاب المَحافظ المالية، ومعرفة أين تتجه العملات؛ لتقنين والتأطير لهذه السوق تدريجيًّا في عدد من دول العالم، كما تتجه الدول لإصدار العملات الرقمية الرسمية الصادرة عن مؤسساتها.

الإطار القانوني الدولي:

تتجلى أهميةُ إدخال معاييرَ تنظيميةٍ دوليةٍ تنظم التعامل بالعملات الافتراضية؛ لإمكانية أن تكون هناك ملاحقة جنائية دولية لغسيل الأموال، أو تمويل الإرهاب عبر الدول عن طريق استخدام العملات المشفرة غير المقيدة بالحدود الجغرافية، التي تسهّل إنشاء حسابات وهويات رقمية في جميع أنحاء العالم، فمن المتوقع أنَّ بين عامي 2009 و2018، فقد تمَّ غسيل حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي عبر Bitcoin وحدها (Canellis, 2018).

فاستخدام العملة المشفَّـرة في عمليات غسيل الأموال بسبب عدم الكشف عن الهوية، يمكن المجرمين والإرهابيين على تحويل تلك العملات الرقمية إلى نقود، كما أن عملية ما تسمى بـ(غسل الأموال) تكون من خلال شبكات الانترنت Darknet، وذلك مقابل أخذ نسبٍ من الأموال من أجل إخراجها في صورة شرعية (Clements, 2019).

إنَّ الإطار الدولي القانوني لمكافحة تمويل الإرهاب عبر العملات المشفرة لا يزال في مراحله الأولى، إلا أنه يتقدم بسرعة (Chain lysis Team 2020,)، بسبب الطبيعة اللامركزية للعملات المشفّرة التي يصعب على وكالات إنفاذ القانون إغلاق عناوين التشفير التي تنتمي إلى ممولي الإرهاب؛ فقد تقوم المجموعات الإجرامية بتمويل نفسها عن طريق جمع تبرعات Bitcoin أو تمويلها؛ كما توفّر العملات المشفرة طرقًا سرية وآمنة للدفع عبر الإنترنت في الداخل نطاق Darknet، ومعاملات السوق السوداء عبر الإنترنت (Desmon, 2022).

ولا شك أنَّ العملات الرقمية تشكلُ تهديدًا محتملًا للأمن الوطني والدولي، نظرًا لإمكانية استعمالها كأداة لتمويل الإرهاب والجريمة، وخصوصًا في ظلِّ الفراغ القانوني الذي ينظم هذا النوع من العملات، ولطبيعة العملات الدولية، وسرعه تحويلها، وقلة التكلفة، وعدم خضوعها لرقابة أي سلطة مصرفية.

نتيجة لذلك، تمَّ حظر عدد العملات المشفّرة في بعض الدول بكل استخداماتها، وعلى جميع الدول التعاون على نطاق واسع لتقوم بتقييد أو تقنين أو حظر البيتكوين وغيرها من العملات، مما يمكِّن ويساعد الأجهزة الأمنية في الحدِّ من انتشار الإجرام وتمويله عن طريق العملات الرقمية بأنواعها محليًّـا ودوليًّـا، أيضا يمكِّن من تطويرِ أنظمة تتبع ورصد أي مخالفات للقوانين واللوائح المحلية والدولية، وأيضا لخلق سبلِ الاستفادة والتعاون من الدول الأخرى، ومحاولة التغلّب على التحديات التي تواجه السلطات الأمنية والاقتصادية في تصدّيها لخطر تمويل العصابات الإجرامية والإرهاب بالعملات الرقمية، ويرى بعض الضباط أنَّ تمويل الجريمة بالعملات الرقمية؛ سيرفع من معدلات الجريمة، وذلك لما توفره هذه العملات من مزايا خصوصية واستقلاليتها عن المؤسسات الحكومية، فمع وجود فراغ قانوني محلي ودولي، الأمر الذي يساهم في انتشار وزيادة منابع تمويل العصابات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي، مما يصعب ويعقِّـد عملية ملاحقتهم.

خاتمة:

بيَّـنت هذه الدراسة ماهية العملات الرقمية، والإطار القانوني الدولي والمحلي لها، وماهية العملات المشفَّـرة، وإمكانية استخدامها بوصفها وسيلة مناسبة لتمويل ارتكاب الجريمة وتمويل الإرهاب، وتبين أنَّ الإطار القانوني الليبي الحالي غير كاف، ويوجد فراغ قانوني ينظم التعامل بالعملات الرقمية ويكافح انتشارها، ويجرِّم بشكل واضح عقوبة استعمالها في البلاد، كما تبين أنَّ العملة الرسمية في ليبيا هي الدينار فقط، ولقد حذَّر المصرف المركزي الليبي من مغبّة التعامل مع العملات الرقمية، وهذا التحذير بمثابة الواجب الذي يقتضي على المصرف القيام به باعتباره جهةً تختص بإصدار العملات الوطنية، واتضح أنَّ الوضعَ القانوني الدولي للعملات المشفَّـرة كأوراق مالية أو عملة غير واضحة المعالم.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما اتضح من خلال البحث أنَّ التعاملَ بالعملات الرقمية قد يساهم في رفع معدلات الجريمة والإرهاب بتمويلها محليًّا وعالميًّا، فهي توفر لمنظمات الإرهاب والإجرام المناخ المناسب لتمويل أعمالهم غير الشرعية وتنميها. بالإضافة أن الدراسة كشفت عن حاجة منتسبي وزارة الداخلية للإمكانيات والتأهيل والتدريب لمكافحة الجرائم المصاحِبة لاستخدام العملات الرقمية.

المقترحات والتوصيات:

يوصي الباحثان بوضعِ تشريعٍ عام يحدد معالم العملات الرقمية، ومفصَّلا فيما يتعلق بالتعامل بالعملات الرقمية غير المرخصة وتجريمها؛ الأمر الذي قد يسهم في التقليل من احتمالية استعمالِها لتمويل الإجرام، ووضعِ آليةٍ فعالةٍ لتنفيذ هذا القانون وتطبيقــه.

كما يوصي الباحثان بتدريبِ الكوادرِ الأمنيةِ وتأهيلِهم، وذلك من أجل الكشفِ والمتابعة والإلمام بالعملات الرقمية، وتطويرِ الأنظمة التقنية للقيام بمحاربة أصحاب خوادم التعدين غير المصرح بها في ليبيا، واستخدام واستحداث آليات متطورة من أجل التشفير الرقمي للبيانات والمعلومات المهمة لمنع الوصول إليها.

ويوصي الباحثان أيضًا بالاستمرار في الجهود الدولية لإيجاد إطار قانوني ملزِم للدول ينظِّم استعمال العملات الرقمية؛ للتقليل من إمكانية استعمالهــا في الأنشطة الإجرامية، وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى التعاون وتبادل الخبرات والتقنيات لتطوير جهات إنفاذ القانون لمكافحة الجريمة.

الشكر

يتقدم الباحثان بالشكر والتقدير على المتعاونين من قيادات وزارة الداخلية الليبية في أبداء آرائهم ومشاركة خبراتهم وتوصياتهم والشكر موصول لوزارة الداخلية على دعهم ومنحهم الفرص لمنتسبي الوزارة.

الإفصاح عن تضارب المصالح:

يعلن المؤلفان أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح في الإعداد لهذه المقالة.

الإفصاح عن تمويل الدراسة:

يعلن المؤلفان بأنَّ هده الدراسة لم تتلق أيَّ منحةٍ ماليةٍ من أي جهة تمويل في القطاعات العامة أو الخاصة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

أ. التشريعات والقوانين

1. **قانون رقم (1) لسنة 1993م** بشأن المصارف والنقد والائتمان.
2. **قانون رقم (3) لسنة 2014م** بشأن مكافحة الإرهاب.
3. **قانون رقم (5) لسنة 2022م** بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية.

ب. الرسائل العلمية

1. **أعميش، رحاب علي** (2014): الجريمة المعلوماتية: دراسة مقارنة بين القانونين الليبي والإماراتي، رسالة ماجستير/دكتوراه، جامعة مالايا، ص ص 4–43.
2. **الزعابي، عبد الله ناصر عبيد نصيري** (2018): التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **العرياني، أسماء سالمين** (2021): العملات الافتراضية: حقيقتها وتكييفها وحكمها الشرعي، رسالة ماجستير، جامعة عجمان.
4. **المراشدة، أحمد خلفان** (2019): المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في التشريعات الجنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

ج. المقالات والدوريات العلمية

1. **بن عبد العزيز، عبد الله بن سليمان** (2018): "النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع 1، مج 47، ص 857–916.
2. **الخبيري، هناء** (2021): "الجريمة الإلكترونية في ظل التعامل بالعملات الرقمية"، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، مج 1، ع 5، ص 444.

د. المواقع الإلكترونية والتقارير

1. **بوابة الوسط** (2022): تعدين البيتكوين في ليبيا.
2. **العربي** (د.ت.): ليبيا بيتكوين.
3. **صندوق النقد الدولي** (2018): رياح التغيير: حالة العملة الرقمية الجديدة.
4. **مصرف ليبيا المركزي** (2018): تنويه.

ثانياً: المراجع الأجنبية (English References)

أ. الدوريات والمقالات العلمية المحكمة

1. **Clements, R** :(2018) **.**Assessing the Evolution of Cryptocurrency :Demand Factors ,Latent Value ,and Regulatory Developments ,Michigan Business & Entrepreneurial Law Review ,Vol ,8 .No ,1 .pp–73 . .100
2. **Engle, E** :(2016) **.**Is Bitcoin Rat Poison :Cryptocurrency ,Crime ,and Counterfeiting (CCC) ,Journal of High Technology Law ,Vol ,16 .No ,2 .pp.393–340 .
3. **Riley, J** :(2021) **.**The Current Status of Cryptocurrency Regulation in China and Its Effect Around the World ,China and WTO Review ,Vol ,7 .No ,1 .pp.152–135 .
4. **Wardhana, A. T & ,.Nugroho, B. W** :(2021) **.**Abuse of Cryptocurrency to Funding International Terrorism Activities ,Prosiding UMY Grace ,Vol ,2 .No ,1 .pp.362–353 .

ب. الأطروحات العلمية

1. **Mitchell, Ric** :(2019) **.**A Senior Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for Graduation in the Honors Program ,Liberty University ,Spring 2019.

ج. التقارير والمواقع الإلكترونية

1. **BBC** :(2022) Tesla.
2. **Fintech Law Mexico** :(2018) Fintech Law Mexico.
3. **The Guardian** :(2019) What is Libra? Facebook's New Cryptocurrency.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).